



التوزيع: عام  
E/ESCWA/13/12  
٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٦  
ARABIC  
الأصل: بالانكليزية



الأمم المتحدة  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

## اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

الدورة الثالثة عشرة  
١٩-٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٦  
بغداد

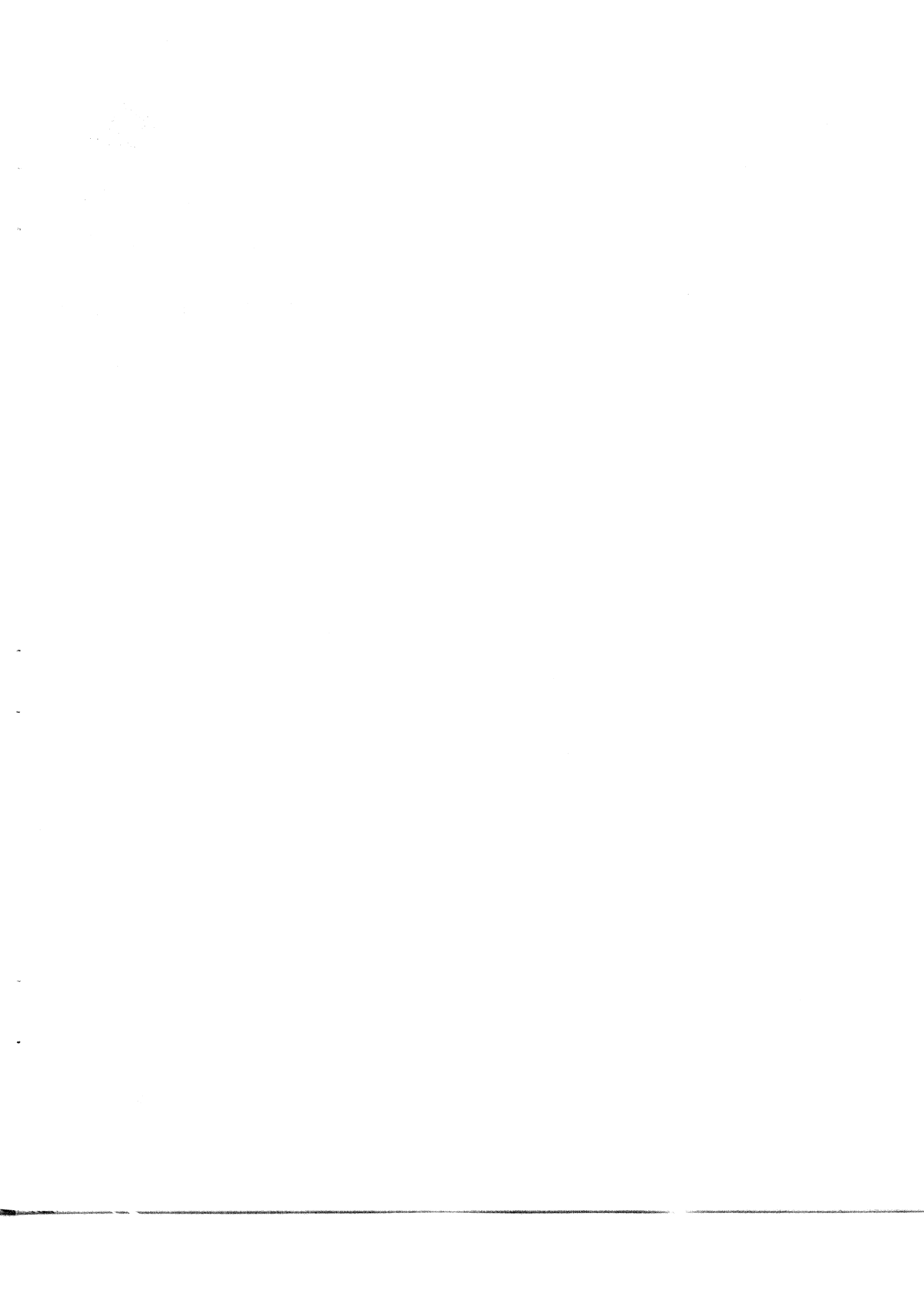
البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت

دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة  
للنظر في الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا

٢٧-٣١ أيار/مايو ١٩٨٦

مذكرة من الأمين العام التنفيذي

Received  
17 MAR 1986  
ECWA



### الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا

١- في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٩/٣٩ المتعلق بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا (المرفق الاول).

٢- وفي ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ اتخذت الجمعية العامة القرار ٤٠/٤٠ (المرفق الثاني).

٣- وطبقا للفقرة ٢ من القرار ٤٠/٤٠، ستنعقد في الفترة من ٢٧ الى ٣١ ايار/مايو ١٩٨٦ دورة استثنائية للجمعية العامة على المستوى الوزاري للنظر بتعمق في الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا. ويلاحظ ان الجمعية العامة قد طلبت من الأمين العام في الفقرة ٦ من القرار نفسه ان يقدم مقترحات عملية المنحى.

٤- ونظرا للحاجة الملحة الى الاستجابة على نحو عاجل للحالة الحرجة التي تواجه البلدان المتأثرة في افريقيا والى الاسهام في الاعمال التحضيرية التي تقوم بها منظومة الامم المتحدة للدورة الاستثنائية فقد ادرج هذا الموضوع في جدول أعمال الدورة الثالثة عشرة للاسكوا. وقد سعت الاسكوا في الوقت نفسه الى الحصول على آراء لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لافريقيا والتماس تعاونها في هذا الشأن. واستجابة لذلك، ذكرت الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لافريقيا ان اللجنة ستبلغ الدول الاعضاء في الاسكوا تباعا بما يحدث من تطورات بالنسبة للاعمال التحضيرية المتعلقة بالدورة الاستثنائية. وانتظارا لوصول معلومات اخرى فان هذه المذكرة ومرفقاتها تهدف الى توفير المعلومات الأساسية للحكومات الاعضاء قبل عقد دورة الاسكوا. وسوف تستكمل هذه المعلومات فيما بعد حسب الاصول. ان الحالة الخطيرة في افريقيا تدعو في الوقت الحاضر الى ان يبذل المجتمع الدولي جهدا يحتاج الامر الى الاعداد له بشكل كامل كي يكون فعالا. وطبيعي ان أية اقتراحات ترغب الدول الاعضاء في الاسهام بها في هذه العملية ستكون موضع ترحيب.

## المرفق الأول

قرار اتخذته الجمعية العامة  
[دون الاحالة الى لجنة رئيسية (A/39/L.22)]

٢٩/٣٩ - الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا

### ان الجمعية العامة،

ان تشير جزعها الحالة الاقتصادية الحرجة السائدة حاليا في افريقيا،

وان تشيد بالجهود التي يبذلها الامين العام لتوعية المجتمع الدولي بالمحنة التي تعانيها افريقيا،

وان تلاحظ زيادة القلق الذي يساور المجتمع الدولي ازاء تفاقم المحنة التي تعانيها البلدان  
الافريقية المتضررة بالازمة،

وقد نظرت في الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا، وفي مذكرة الامين العام<sup>(١)</sup> وفي تقريره بشأن  
هذا الموضوع<sup>(٢)</sup>،

وان تحيط علما بالاعلان الذي صدر عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية  
وبالقرارات التي اتخذها في دورته العادية العشرين التي عقدت في اديس ابابا في الفترة من ١٢ الى ١٥  
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤،

وان تحيط علما ايضا بالبيان الصادر عن لجنة التخطيط الانمائي لدى اختتام دورتها الحادية  
والعشرين المعقودة في جنيف في الفترة من ١٩ الى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، بشأن الحالة  
الاقتصادية الحرجة في افريقيا<sup>(٣)</sup>،

واقترعا منها بضرورة اتخاذ المجتمع الدولي لتدابير متضافرة لمساعدة الحكومات الافريقية في  
الجهود التي تبذلها، عن طريق توفير الاغاثة الطارئة الفورية، وتقديم المعونة الانمائية المتوسطة الاجل  
والطويلة الاجل،

(١) A/39/627.

(٢) A/39/594.

(٣) للاطلاع على نص البيان، انظر البيان الصحفي DEV/1593-EC/2646 المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤.

- ١- تعتمد الاعلان المتعلق بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا والوارد في مرفق هذا القرار؛
- ٢- ترجو من الامين العام أن يتخذ جميع التدابير الملائمة اللازمة لتنفيذ الاهداف الواردة في الاعلان تنفيذا تاما وعاجلا؛
- ٣- ترجو أيضا من الامين العام أن يوجه انتباه جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الى الاعلان؛
- ٤- ترجو كذلك من الامين العام أن يواصل مراقبة الحالة، وتقييم الاحتياجات والاستجابات التي تلقاها تلك الاحتياجات، وأن يقدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الاربعين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الجلسة العامة ٨٣

٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

## مرفق القرار

### اعلان بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا

- ١- نحن الدول الاعضاء في الامم المتحدة نعرب عن قلقنا البالغ ازاء خطورة الازمة الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها افريقيا. فخلال السنوات القليلة الماضية اتخذت الحالة ابعادا مزعجة تهدد بصورة خطيرة، لا عملية التنمية فقط، بل تهدد ايضا بما هو اقطع، حياة الملايين من البشر.
- ٢- ومما يثير جزعنا أن شبح المجاعة الواسعة النطاق يخيم على بلدان افريقية كثيرة. فأكثر من مائة وخمسين مليوناً من البشر يواجهون الجوع وسوء التغذية. وأدى طول أمد الجفاف الذي لم يسبق له مثيل، والتصحر السريع، والكوارث الطبيعية الأخرى، إلى زيادة هذه الحالة خطورة على خطورتها، مما أحدث اضطراباً في الحياة العادية في جميع أنحاء القارة. وأفضى النقص المقلق في إمدادات الأغذية والمياه ونضوب الثروة الحيوانية إلى تشريد ملايين الأفراد داخل الحدود وفيما وراءها.
- ٣- وتزيد كل هذه العوامل من إجهاد الاقتصادات الهشة التي تقف عاجزة بسبب ما فيها من أوجه قصور هيكلية عميقة الجذور، أي ضعف هيكلها الأساسية العمرانية والاجتماعية، والافتقار إلى الموارد البشرية المدربة، والاعتماد على تصدير عدد قليل من السلع الأساسية الأولية.
- ٤- وافريقيا ما زالت، بالرغم من امكانياتها الهائلة، هي أقل القارات نمواً على الإطلاق، فهي متخلفة كثيراً عن القارات الأخرى حسب كل المؤشرات الاقتصادية. فيتسم الأداء الاقتصادي لكثير من البلدان الإفريقية بانخفاض الدخل الفردي وبمعدلات النمو الجامدة أو السالبة، كما أن إنتاج الأغذية لم يواكب نمو السكان. ولا تزال احتمالات الانتعاش والنمو والتنمية، وفقاً لجميع الاسقاطات، قاتمة جداً، ما لم تلق الجهود المبذولة الآن في البلدان الإفريقية دعماً كاملاً من المجتمع الدولي.
- ٥- وفضلاً عن هذا، لا تزال البيئة الاقتصادية الدولية تؤثر تأثيراً سيئاً على البلدان النامية، وكان لها، بصفة خاصة، تأثير مدمر على الاقتصادات الإفريقية الهشة بالفعل. ويتجلى هذا في تدهور معدلات التبادل التجاري، والانخفاضات الحادة في حواصل الصادرات، وعبء الديون الخارجية الفادح، وركود تدفقات الموارد إلى البلدان الإفريقية.
- ٦- أننا ندرك أن البلدان الإفريقية تعترف بأنها تتحمل المسؤولية الأولى عن تنميتها وعن معالجة الازمة الحالية. ولهذا فقد اتخذت ولا تزال تتخذ تدابير مؤلمة للتكيف تفرض عليها نكبات اجتماعية وسياسية باهظة. ورغم إقرارنا بالجهود الحازمة التي تبذلها البلدان الإفريقية والدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي، فإننا نرى أنه ما زال يلزم عمل الكثير لأن الحالة لا تزال شديدة الخطورة.

- ٧- واننا ندرك، بصدد معالجة الازمة الحالية، أن الجهود الافريقية المبذولة على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي من أجل تحقيق التعاون والتكامل في الميدان الاقتصادي، وكذلك تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، تلعب دورا هاما في تحقيق الاعتماد على الذات والتنمية المستمرة وطنيا وجماعيا.
- ٨- واننا ندرك ان صيانة السلم والأمن وتعزيز التعاون الدولي مهمان لمواجهة تحديات التنمية.
- ٩- ونحن ندرك تماما ان المعونة الغوثية الطارئة مطلوبة على وجه الاستعجال وعلى نطاق هائل في المجالات التالية: معونة غذائية اضافية وامدادات طارئة اخرى، بالاضافة الى المساعدة التقنية والمالية اللازمة لنقلها وتخزينها وتوزيعها على السكان المتأثرين؛ وتحسين امدادات المياه؛ وتحسين الصحة والتغذية، ولا سيما للمجموعات القليلة المناعة، ومن بينها اللاجئين والمشردون؛ وحماية النواة الوطنية من قطعان الماشية؛ واقامة مشاريع مدرة للدخل؛ وتشجيع مشاريع الطاقة الجديدة والمتجددة، وخاصة في المناطق الريفية. وبالاضافة الى المساعدة المقدمة فعلا من المجتمع الدولي، تلزم مساعدات عاجلة من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الاطراف، ومن المنظمات غير الحكومية، لمواجهة الاحتياجات الطارئة المبينة اعلاه وغيرها من الاحتياجات الاخرى الطارئة التي يجري التعرف عليها، بصورة شاملة وكذلك لتقوية قدرات البلدان الافريقية على اتقاء الطوارئ والاستعداد لها.
- ١٠- وبنفس القدر من الأهمية، يلزم القيام بعمل عاجل للاسراع بعملية الانتعاش واعادة التأهيل في البلدان الافريقية ودعم هذه العملية، ولا سيما في القطاعات الزراعية والصناعية وكذلك الهياكل الاساسية العمرانية والاجتماعية. وسوف تفيد المساعدة على زيادة القدرة على استيراد الواردات الحيوية، عن طريق تدابير ملائمة لدعم موازين المدفوعات وغير ذلك من التدابير ذات الصلة، في اقامة اساس سليم لاستئناف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة في افريقيا والتعجيل بها.
- ١١- ونحن نتفق على ان السياسات والتدابير الوطنية، كتلك التي أوجزت في خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية منروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا<sup>(٤)</sup> وفي المذكرة الخاصة للمؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا بشأن الازمة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا<sup>(٥)</sup> توفر، في مواجهة تحديات التنمية، اطارا للعمل الوطني ودون الاقليمي وللدعم الدولي.
- ١٢- ونحن نعترف بأن المهمة العاجلة الاولى هي، نظرا للأولوية العالية التي تعلقها البلدان الافريقية على الأغذية والزراعة، سرعة تحقيق الاعتماد الوطني والجماعي على الذات في انتاج الاغذية. وفي هذا الصدد، كما أكد اعلان هراري الذي اعتمده مؤتمر الفاو الاقليمي الثالث عشر لافريقيا، هناك دور هام للاستراتيجيات الغذائية الوطنية وخطط التنمية الريفية المتكاملة، وخاصة في تحقيق الأمن الغذائي. كما اننا نقر بالدور الهام الذي تلعبه المرأة في التنمية الريفية ولا سيما في انتاج الاغذية، والذي يحتاج الى

(٤) انظر A/S-11/14، المرفق الأول

(٥) E/1984/110، المرفق.

مزيد من الدعم. ومن المهم أيضا توفير حوافز ملائمة وائتمانات، وتحسين التخزين والنقل، وتقليل خسائر الأغذية، ولا سيما خسائر ما بعد الحصاد، وتحقيق توازن أفضل بين سلع التصدير الزراعية ونتاج الأغذية، وتنويع الانتاج الزراعي والانتفاع بإمكانات الري، وخاصة في المناطق المعرضة للجفاف.

١٣- ويلزم القيام بعمل عاجل على الصعيد الدولي لدعم الجهود الوطنية والاقليمية لتنفيذ خطة العمل الاقليمية لمكافحة آثار الجفاف في افريقيا، وخطة العمل لمكافحة التصحر<sup>(٦)</sup>.

١٤- وتلزم زيادة الموارد لسرعة تنفيذ عقد التنمية الصناعية لافريقيا وعقد النقل والمواصلات في افريقيا. ويلزم ايضا زيادة الدعم الدولي للجهود المبذولة على الصعيد الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية لتنمية القوى العاملة الماهرة اللازمة المطلوبة بشدة ولبناء القدرات التكنولوجية.

١٥- ونحن نقر تماما، في ضوء تدهور الحالة الاقتصادية في افريقيا، بأن الترابط بين مشكلة الديون والتدفقات التساهلية وحاصلات الصادرات وأثرها المباشر على الانتعاش والنمو والتنمية يكتسب أهمية متزايدة فوق أهمية. ولهذا، فمن الامور الحيوية اتخاذ تدابير عاجلة ومتسارعة في تلك المجالات، على ان تؤخذ في الاعتبار المذكرة الخاصة بشأن الازمة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا<sup>(٥)</sup>، وعلان اديس ابابا المتعلق بالديون الخارجية للبلدان الافريقية<sup>(٧)</sup> والبرنامج الخاص للبنك الدولي من أجل افريقيا الواقعة جنوب الصحراء، بغية استكمال ودعم جهود التكيف المحلية في البلدان الافريقية.

١٦- ان افريقيا تمر بمشكلة ديون شديدة الخطورة، يستهلك سدادها وخدماتها نسبة عالية جدا من حاصلات الصادرات التي انخفضت بالفعل. وقد ازدادت المشكلة تفاقمًا بسبب عوامل مثل تدهور معدلات التبادل التجاري، وهبوط التدفقات التساهلية من حيث قيمتها الحقيقية، وزيادة استخدام الائتمانات التجارية القصيرة الاجل. وما لم تحدث زيادة في صافي التدفقات المالية اليها، وتتخذ تدابير عاجلة لتخفيف وطأة الديون، فسوف تتقوض احتمالات الانتعاش والتنمية في افريقيا.

١٧- وينبغي للدائنين الثنائيين والمتعددي الأطراف اتخاذ تدابير متضافرة لتخفيف عبء ديون البلدان الافريقية. وفيما يتعلق بالديون الرسمية او المضمونة رسميا، فان تحويل ديون المساعدة الانمائية الرسمية، كلها او بعضها، الى منح، واطالة آجال الاستحقاق وفترات السماح، وخفض أسعار الفائدة أو تحديد أسعار فائدة تساهلية، واعادة الجدولة الممتدة لعدة سنوات، تعد من بين التدابير التي يجب معالجتها بصفة عاجلة في اطار مشاورات وثيقة مع كل من البلدان المدينة المعنية، وكذلك أي تدابير أخرى يتفق عليها. ومن الضروري تأمين التنفيذ التام العاجل لقرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د-٩) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨<sup>(٨)</sup>. وينبغي للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف التعجيل بدفع الموارد. وسوف يساعد تخفيض

(٦) تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر، نيروبي، ٢٩ آب/أغسطس-٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ (A/CONF.74/36)، الفصل الاول.

(٧) E/1984/110/Add.1

(٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ١٥ (A/33/15) و (Corr.1)، المجلد الاول، الجزء الثاني، المرفق الاول.



أسعار الفائدة الدولية على زيادة تخفيف عبء الديون. كذلك لا غنى عن تعاون المصارف التجارية تعاوناً تاماً. وينبغي تحسين قدرة البلدان الأفريقية على إدارة ديونها عن طريق تقديم مساعدات تقنية، وخاصة من جانب الوكالات الدولية.

١٨- ونحن نعترف بأن البلدان الأفريقية، نظراً لاعتمادها الشديد على التدفقات المالية التساهلية وفرصها المحدودة للوصول إلى مصادر بديلة للتمويل الخارجي، تحتاج إلى زيادة كبيرة متمثلة في حجم هذه التدفقات عن طريق المانحين الثنائيين والقنوات المتعددة الأطراف للتمويل الإنمائي والتعاون التقني. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، السعي لتوفير الموارد المالية الإضافية اللازمة لاستمرار وزيادة النقل الصافي للموارد إلى البلدان النامية. ويحث البنك الدولي بقوة على أن يستكشف مع الجهات المانحة النهج التي يمكن اتباعها، بما في ذلك إنشاء مرفق خاص، في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج البنك الخاص من أجل أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء.

١٩- وسوف يساعد التنفيذ الكامل والعاجل لبرنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً<sup>(٩)</sup>، وخاصة فيما يتعلق بمستوى المساعدة الإنمائية الرسمية، على زيادة تدفقات الموارد بدرجة كبيرة إلى كثير من البلدان الأفريقية. وسوف يضمن التمويل التكميلي للمؤسسة الإنمائية الدولية والتبكير بإتمام التغذية الخاصة بالصندوق الدولي للتنمية الزراعية، الإبقاء ولو على القيمة الحقيقية للموارد الموجهة لأفريقيا.

٢٠- إن اعتماد البلدان الأفريقية بصورة شديدة على تصدير عدد قليل من السلع الأساسية الأولية يجعلها قليلة المناعة بصفة خاصة للتقلبات الحادة في الأسعار التي تسبب نقصاً شديداً في حواصل الصادرات. ولذلك يلزم القيام بعمل عاجل لتثبيت أسعار السلع الأساسية على المدى الطويل، وتوسيع وتحسين استخدام ترتيبات التمويل التعويضي للنقص في حواصل الصادرات، مثل مرفق التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي. ويلزم القيام بعمل دولي مكثف لتحسين إمكانية وصول المنتجات الأفريقية الأولية والمجهزة إلى الأسواق، ودعم جهود البلدان الأفريقية لتنويع إنتاجها، وتشغيل الصندوق المشترك للسلع الأساسية في وقت مبكر وبصورة فعالة.

٢١- وينبغي تحسين طرائق ونوعية تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من حيث زيادة عنصر المنح، وعدم ربط الموارد، وتبسيط إجراءات تسليم المعونة، وذلك عن طريق جملة أمور منها الإسراع بعمليات الدفع، وزيادة الاعتماد على أشكال للمساعدة أكثر مرونة، مثل المعونة البرنامجية والقطاعية غير المرتبطة بمشاريع، بما في ذلك النفقات المحلية والمتكررة.

(٩) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً، باريس ١-١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.82.I.8)، الجزء الأول، الفرع ألف.

٢٢- ونحن نعترف بأن هناك مجالاً لإدخال مزيد من التحسين على تنسيق المساعدات واستخدام الموارد بكفاءة وفعالية. وتنسيق المساعدات المتعددة الأطراف وكذلك المساعدات الثنائية هو في المقام الأول مسؤولية الحكومات المتلقية؛ وهي هذا الصدد يمكن أن تقوم أجهزة التنسيق الوطنية الفعالة بدور هام. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة تقديم مساعدات تقنية في هذا الميدان للحكومات، عندما تطالب ذلك، ومواصلة جهودها هي لتعزيز التنسيق على الأصعدة البرنامجية والتنفيذية، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٢٣- ونحن مقتنعون بأن هناك، عند مواجهة الاحتياجات الحاسمة للبلدان الأفريقية، مجالات كثيرة يمكن فيها للأمم المتحدة القيام بدور هام في تعبئة الموارد الضرورية وفي تنفيذ أنشطة محددة على السواء. وفي هذا الصدد ينبغي، بالتشاور مع الحكومات الأفريقية، إعادة ترتيب الموارد المالية الحالية المخصصة لبرامج في أفريقيا، وتوجيهها نحو مجالات معينة ذات أولوية. وثمة حاجة إلى زيادة تحسين كفاءة أنشطة الأمم المتحدة وقدرتها على تنفيذ البرامج في أفريقيا. وفضلاً عن هذا، ينبغي تعبئة تبرعات إضافية لضمان تنفيذ المشاريع والبرامج في المجالات ذات الأولوية.

٢٤- ونحن نحث كل أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة على إيلاء مزيد من الاهتمام لأفريقيا، ومواصلة تعبئة الموارد لمساعدة البلدان الأفريقية على مواجهة الأزمة الراهنة وآثارها الأطول أجلاً.

٢٥- كما نرجو من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، وكذلك المنظمات غير الحكومية، اتخاذ كل التدابير اللازمة لمساندة جهود البلدان الأفريقية الرامية إلى التخفيف من الحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا.

٢٦- ونحن نرجو من الأمين العام أن يواصل جهوده المشكورة لتنبه وتوعية المجتمع الدولي بمحنة البلدان الأفريقية، وتعبئة المساعدات الإضافية لأفريقيا، وكذلك لتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا، ولرصد الحالة، أن يقدم تقارير مرحلية بشأن هذه الجهود.

٢٧- ونحن مقتنعون بأن من الممكن جداً، ما لم تتخذ إجراءات عاجلة، أن تفضي الحالة المتدهورة بصورة سريعة في أفريقيا إلى كارثة. ولهذا فإننا ملتزمون التزاماً تاماً بدعم جهود البلدان الأفريقية لمواجهة التحدي المزدوج، تحدي البقاء والتنمية، عن طريق اتخاذ تدابير متضافرة عاجلة تتناسب والاحتياجات الموضحة في هذا الإعلان.

المرفق الثاني

قرار اتخذته الجمعية العامة  
[ دون الاحالة الى لجنة رئيسية (A/40/L.15/Rev.1) ]

٤٠/٤٠- الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا

ان الجمعية العامة،

ان تشير الى قرارها ٣٩/٣٩ المؤرخ في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤، والى الاعلان المتعلق بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا المرفق به،

وان تحيط علما بالاعلان المتعلق بالحالة الاقتصادية في افريقيا وبرنامج الاولويات للإنتعاش الاقتصادي لافريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠، اللذين اعتمدهما الدورة العادية الحادية والعشرون لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية، المعقودة في اديس ابابا في الفترة من ١٨ الى ٣٠ تموز/يوليو ١٩٨٥<sup>(١)</sup>،

وان تحيط علما كذلك بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨٠/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٨٥،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام، بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا<sup>(٢)</sup>،

وان تعرب عن تقديرها للمجتمع الدولي ولمنظومة الامم المتحدة لاستجابتهما المواتية لحالة الطوارئ في افريقيا وتسلم بضرورة مواصلة ذلك الدعم لسد حاجات الطوارئ التي لم تلب بعد،

وان تشني على الأمين العام لجهوده المتواصلة في تأمين وصول مساعدات الطوارئ التي تقدمها منظومة الامم المتحدة والمجتمع الدولي، الى البلدان المتأثرة على نحو متسق،

وان يساورها بالغ القلق لان من شأن المشاكل الاقتصادية الهيكلية، حتى في حالة التخفيف من الحالة الاقتصادية الطارئة الراهنة، أن تستمر في شل الاقتصادات الافريقية وقد تتسبب في أزمات متكررة،

(١) A/40/666، المرفق الأول، الاعلان (XXI) AHG/Dec1.1.

(٢) A/40/372-E/1985/104 و Add.1 و Add.2.

وإذ يثير جزءها ان التنبؤات بالنسبة الى افريقيا تشير الى معدلات نمو راكدة أو سلبية والى تدني نصيب الفرد من الانتاج الغذائي، وتساعد عبء الدين، والآثار الخطيرة للجفاف والتصحر،

وإذ تسلم تماما بضرورة توجيه الاهتمام والجهود صوب مشاكل اعادة التاهيل والمشاكل الانمائية في المديين المتوسط والطويل للبلدان الافريقية،

١- تحيط علما بالاعلان المتعلق بالحالة الاقتصادية في افريقيا فضلا عن برنامج الاولويات للانتعاش الاقتصادي لافريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠، اللذين اعتمدهما الدورة العادية والحادية والعشرون لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المعقودة في اديس أبابا في الفترة من ١٨ الى ٢٠ تموز/يوليو ١٩٨٥؛

٢- تقرر عقد دورة استثنائية للجمعية العامة على المستوى الوزاري، في الفترة من ٢٧ الى ٣١ ايار/مايو ١٩٨٦، في نيويورك، للنظر بتعمق في الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا؛

٣- تقرر ايضا ان تركز الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا، على نحو شامل متكامل، على مشاكل اعادة التاهيل والمشاكل الانمائية في المديين المتوسط والطويل والتحديات التي تواجه البلدان الافريقية، بغية تشجيع واعتماد تدابير عملية المنحى ومتسقة؛

٤- تقرر انشاء لجنة تحضيرية جامعة للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا، تتولى الاعمال التحضيرية اللازمة لتأمين نجاح الدورة؛

٥- ترجو من الأمين العام اتخاذ التدابير المناسبة لتسهيل أعمال اللجنة التحضيرية؛

٦- ترجو كذلك من الأمين العام أن يعهد، في تعاون وثيق مع أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة ذات الصلة، الى موافاة اللجنة التحضيرية والجمعية العامة في دورتها الاستثنائية بتقارير تتضمن مقترحات عملية المنحى للتصدي للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا، ولاسيما المجالات الانمائية الرئيسية المحددة في الاعلان المتعلق بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا المرفق بقرار الجمعية العامة ٢٩/٣٩ مع أخذ الاولويات التي حددتها الدورة العادية والحادية والعشرون لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية بعين الاعتبار التام؛

٧- تثني على المجتمع الدولي لدعمه القيم واستجابته المواتية لحالة الطوارئ في افريقيا وتناشده مواصلة هذه الجهود وتقديم دعمه من أجل التنفيذ التام للقرار ٢٩/٣٩ والاعلان المرفق به؛

٨- تثني على الأمين العام لجهوده القيمة لضمان استجابة منظومة الامم المتحدة والمجتمع الدولي على نحو متسق لحالة الطوارئ في افريقيا؛

٩- ترجو من الأمين العام أن يعهد، في تنفيذ القرار ٣٩/٣٩ والاعلان المرفق به، الى مواصلة  
رصده لحالة الطوارئ، وتقييم الاحتياجات والاستجابات، وتأمين استمرار قدرة المنظومة على  
الاستجابة لحالة الطوارئ المستمرة في البلدان المتأثرة، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن الى الجمعية  
العامّة في دورتها الحادية والأربعين.

الجلسة العامّة ٩٨

٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥

